الناس في وصف عمليات التغير الاجتماعي التي تزخر بتحديات ايديولوجيـة مثـيرة . ومـع ذلك ، من الضروري التأكيد على أن الافكار المطروحة حول مفهوم « التحديث » ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاهات الايديولوجية المحافظة التي يمثلها ، على صعيد علم الاجتماع ، اتباع المدرسة المثالية (الوظيفيـة ـ التكاملية) ، الداعية الى مبدأ الحفاظ على توازن المجتمع وتكامل انساقه ووظائفهـا الاجتماعيـة المختلفة ، من خلال العمل على تطوير وظائف هذه الانساق وتحديثها لامتصـاص توتـرات النسـق واستيعابها وإعادة توازنه والحفاظ عليه . فأفرزت هذه الاتجاهات الأيديولوجية المحافظة اكداسا من النظريات الاستهلاكية الموضة التي تشدنـا الى صراعات ثانوية في المجتمع ، بعيدا عن الصراعات الاساسية فيه ، كمحاولة تستهدف اخفاء او تشويه أو إبعاد أو اختزال الايديولوجيا الثورية المرتكزة على الاتجاهات المادية في التحليل ، والتي تسمح بادخال مفاهيم مثل التنميـة والتقـدم لفهـم التغـيرات الاجتماعية والتباين الاجتماعي من خلال توجيه الانظار الى دور العوامل المادية والفكرية في التغير الاجتماعي . فلا شك بأن قضية التغير ، وادراك عوامله ، وتتبع مساراته وانماطه ومعدلاته ، وتحليل نتائجـه ، قد اختلطـت ، كبـاقـي القضـايـا الاجتماعية ، بالايديولوجيـات المتصارعـة ، وان مضمون الاجابة على هذه الاسئلة الذي يشكل إطار المفهومات التي توجه الباحثين في التغير على مستوى المجتمع ككل او على مستوى نسق او نظام معين فيه ، يشكل انحيازا ايديولوجيا مسبقا للباحث . وما دام مفهـوم « التحديـث » تشوبـه شبهـة ايديولوجية ، فكنا نفضل لو ان الباحث اعتمد المنهج المادي في التحليل ، بدلا من المنهج المثالي الذي تقتله حقيقة واقعية واحدة . فنحن لا نرى في عملية التغير عملية تحديثية لوظائف الانساق وبناءاتها ، وانما نفهم انها عملية ثورية تتضمن تغييرا شاملا للنظم الاجتماعية والسياسية والقانونية ، وكذلك للبناء الاقتصادي ، ولانماط الحياة ، وللقيم الحضارية ، ولصور الوعي المختلفة ، وان هذا التغير يتضمن صراعا ضاريا بين القوى الاجتماعية المؤيدة للتغير والقوى الاجتماعية المعارضة له . وهذا بحد ذاته يفرض علينا ، عند الحديث عن التغير ، الاهتمام بابراز دور العوامل الاقتصادية لفهم عمليات التغير وديناميا تها .

لعل اول مهمة يتعين على الباحث مواجهتها ـ ولم يواجهها إطلاقا ـ عند الحديث عن الفلسطينيين بعامة ، هو إقامة تصنيف منظم وأساسي لبناءاتهم الاجتماعية في المتحدات الاجتماعية التي اقاموا فيها بعد الاقتلاع والنفي والتشريد . فهذا التصنيف الواضح والمحدد يزود الباحث باطار ملائم لاجراء بحوث مقارنة وتراكمية ضرورية لكشف التغيرات الحادثة فيه .

من اليسير علينا إثبات ان واقع الفلسطينيين خارج فلسطين لا يشكل مجتمعا واحدا يمكن الحديث عنه كوحدة واحدة محددة واضحة المعالم . فالمجتمع الانساني يتطلب توافر اجراءات معينة او عمليات محددة ، اي ان هنـاك « متطلبـات وظيفيـة » للمجتمع . وأهـم هذه المتطلبـات . ١ ـ نسـق اتصال ، ٢ ـ نسق اقتصادي يختص بامور الانتاج وتوزيع السلع ، ٣ ـ اجهزة تتولى تنشئة الاجيال الجديدة ، ٤ ـ نسق سلطة وتوزيع محدد للقوة ، ٥ ـ وربما ايضا نسق طقوس يصون التماسك الاجتماعي ويدعمه ، ويمنح الاحداث الشخصية الهامة اقرارا وتقديرا اجتماعيين . فهناك اذن اكثر من بعد او محك لتفرد المجتمع واستقراره ، منها البعد السياسي والاقتصادي والمكاني والبعد الزماني . وهنا قد لا نجد بايدينا محكا واحدا يسهل تطبيقه تطبيقا واقعيا على الفلسطينيين في الشتات . فلفظ « المجتمع الفلسطيني » فضفاض يقصر عن استيعاب مختلف انماط التجمعات او الجماعات الفلسطينية في مستقراتها الجديدة ، حيث لا يمكن اغفال مدى تأثيرها وتأثرها بخصائص هذه المستقرات الجديدة .

وهكذا نميل الى تصنيفهم الى جماعات موزعة في ثنايا مجتمعات اشد تعقيدا . فهـذا التصنيـف يساعدنا كثيرا على أن نطرح تساؤلات محددة عن البناء الاجتماعي في هذه المتحدات الاجتماعية ، وان نجيب بعد ذلك . فما الذي يحدث للافراد الذين ينتقلون من مخيم الى آخر ، ومن المخيم الى المدينـة او العكس ؟ كيف تتأثر حياتهم الاجتماعية ؟ وعلى اي نحو تتغير قيمهم ومعتقداتهم ؟ وما الذي يكتسبونه من هذه المستقرات الجديدة ؟ وما هي عناصر الحياة والثقافة التي يقدمونها لهذه المستقرات ؟ وكيف يدخل التغير الى هذه الجماعات وكيف تستوعبه الخ ؟ كلها اسئلة تمكننا الاجابة عليها من توضيح وتمييز العلاقات الدائرة بين هذه الجماعات وغيرها ، وبين بعضها البعض .

أما بالنسبة للمفهـوم الثالـث من المفاهيـم الاساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة ، فهو مفهوم « التعليم » ، الذي يرى فيه المؤلف السبب المحـوري في عمليـة « التحديـث » ، والعامـل الديناميكي الاساسي في تطور المجتمـع العربـي الفلسطيني . وبالتالي فان المؤلف يلتزم ـ إنطلاقا من هذا المفهوم ـ بالبحث لمعرفة مدى تأثير التعليم على التطور الاجتماعي والسياسي ، وتحليـل نتائجـه لاستخلاص الرؤية المطلوبة ، وتحديـد تفاصيـل الاعباء والمهمات لتدارك اي تطور يعوق الحركة الثورية للجماهير الفلسطينية . فالمؤلف ـ من خلال هذه النظرة ـ يرى في التعليم معيارا وحيدا للحكم على مدى ما تحققه الشعوب من تقدم ، وهو عنده ـ على ما يبدو ـ مقياس للتخلف او التقدم ، ومعيار